دراساته وبحوثه في مجال تطوير المدفعية، ويظهر منها ان النموذج الذي صنعه في الستينات بدمج مدافع بحرية وتعديلها يعتمد، أصلاً، على نموذج ألماني كان النازيون توصّلوا اليه لقصف العاصمة البريطانية، من على الاراضي الفرنسية، في أواخر الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الاثناء، بدأت علاقة د. بول بصورة وثيقة مع بغداد، حيث تولّى الاشراف على مشروع «بابل» العراقي لبناء المدفع العملاق (**معاريف**، ٢٢/٤/١٩٩٠)، الذي يصل طوله الى حوالى ٤٠ متراً (أي بطول الاسطوانات الفولاذية المصادرة في بريطانيا)، ويبلغ قطره حوالى ٣٢ بوصة، أي ضعف قطر سبطانة المدفع الاصلي الذي تمّت تجربته في أواخر الستينات. ويبلغ مدى هذا المدفع حوالى ١٦٠٠ كيلومتر؛ كما انه قادر على اطلاق أقمار اصطناعية الى مدارات حول الارض. وكشفت مصادر أمنية اسرائيلية عن ان الصحافي الايراني الاصل، البريطاني الجنسية، بازوفت، كان جُنّد لجمع معلومات عن مدى علاقة د. بول مع العراقيين العام ١٩٨٨ (**دافار**، ١٥/٤/١٩٩٠). وذكر بعض المصادر ان المدفع العملاق يحتاج، في اثناء عملية اطلاق القذيفة التي يصل طولها الى متر، الى سلسلة من التفجيرات الصغيرة المتواصلة دقيقة التوقيت، الامر الذي يشير الى احتمال استخدام الصواعق التي ضبطت سابقاً في مطار هيثرو لهذه الغاية. كما ذكرت شركة وولتر سومرز البريطانية ان من المحتمل ان تكون باعت العراق، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، اجهزة تدخل في تصميم المدفع العملاق. والمقصود هو اجهزة ارتداد هايدروليكية تساعد في امتصاص الضغط الهائل الناجم عن انطلاق القذيفة (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٤/١٩٩٠). امّا الغرض الحقيقي للانابيب الفولاذية الضخمة التي حصل العراق على ٤٤ قطعة، من اصل ٥٢ قطعة، صنعتها شركة فورجماسترز البريطانية وصادرت الجمارك آخر شحنة منها، فقد تردّدت ثلاث نظريات حوله:

○ نظرية رجال الجمارك البريطانية، القائلة ان الانابيب مخصصة لبناء مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ٤٠ متراً، وقطره حوالى المتر. ويستطيع هذا المدفع اطلاق قذائف بعيدة المدى تحمل رؤوساً كيميائية، أو نووية، او اطلاق صواريخ الى مدارات حول الارض. وأشار بعض التقارير الى حصول العراق على نموذجين أوليين لهذا المدفع.

○ النظرية الثانية تقول ان الانابيب، بأكملها، مخصصة لبناء جهازين، يضمّ كل منهما ٢٦ أنبوباً، وسينتج عن دمجها معاً مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ١٥٦ متراً. وعلى الرغم من ان بعض خبراء القذائف الباليستيكية أشار الى امكان وجود مدفع بهذه المواصفات، الّا ان التقنية المطلوبة لانتاجه لا تتوفّر، على الاغلب، لدى العراق.

○ النظرية الثالثة التي كان يتمسّك بها رجال وزارة الصناعة والتجارة البريطانية تقول ان الانابيب مخصّصة، بالفعل، لأغراض صناعية نفطية. وقدّم رجال الجمارك بعض التعديل على هذه النظرية بقولهم ان الشحنات الاولى من الانابيب الفولاذية، ومجموعها ٤٤ أنبوباً، كانت، بالفعل، لأغراض صناعية، واستهدف العراق استخدامها «كغطاء» للشحنة الاخيرة التي ضمّت أنابيب المدفع العملاق، والتي صادرها رجال الجمارك البريطانية (يكير تسور، **دافار**، ٢٠/٤/١٩٩٠). مصادر رفيعة المستوى في الجهاز الامني الاسرائيلي القت شكوكاً حول ما اذا كان المقصود، بالفعل، مدفعاً عراقياً. وقال العميد (احتياط) عوديد طيرا، وهو ضابط مدفعية رئيس سابقاً، ان القذيفة التي تطلق من مدفع ذي سبطانة ضخمة الى هذا الحدّ تكون بحاجة الى توجيه. والمدفع الذي يطلق قذيفة باليستيكية الى مدى ١٦٠٠ كيلومتر لا يمكنه ان يصيب اهدافاً محدّدة، بل بفارق عشرات الكيلومترات. وهذا يعني، حسب قول العميد طيرا، انه يجب اضافة جهاز توجيه الى قذيفة من هذا النوع (وهو ما حاول العراق الحصول عليه بالفعل من شركة وولتر سومرز البريطانية) الى جانب شحنة دفع اضافية، لكي تصل الى ذلك المدى البعيد؛ وبالتالي، فان المقصود هو صاروخ. وأضاف العميد طيرا ان المدفع يعاني من نواقص عديدة مقارنة بمنصّة اطلاق الصواريخ. فهو أثقل وزناً، وأكثر عرضة للاصابة بقذائف الطرف الآخر، ودقّته أقل بكثير (**دافار**، ١٣/٤/١٩٩٠).

الصواريخ الباليستيكية

أعاد خطاب الرئيس صدام حسين، بتاريخ